



كلمة دولة الكويت في
المؤتمر العام للدورة التاسعة عشر لمنظمة اليونيدو
29 نوفمبر - 3 ديسمبر 2021



السيد الرئيس، الأخوات و الأخوة الحضور،،،

في مستهل اجتماعنا هذا يسعدني أن أتقدم بالشكر لمعالي وزير الطاقة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة المهندس/ سهيل المزروعى على حسن ترأسه وإدارته للمؤتمر العام في دورته الثامنة عشر، كما نتقدم بالتهنئة لسعادة السفير التونسي محمد المزغاني على انتخابه رئيساً للمؤتمر العام التاسع عشر والاعضاء المنتخبين لعضوية اللجان المختلفة، وإننا على يقين تام بأن المؤتمر سيكون امتداداً لنجاحات المؤتمرات السابقة للمنظمة.

كما نبارك للسيد / جيرد مولر الذي عين رئيساً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ونتوجه بالشكر للسيد/ لي يونغ المدير العام السابق لليونيدو وتقديرنا الكامل له وللجهود التي تم اثراء المنظمة فيها متمنين له التوفيق والسداد.

أصحاب الفخامة و السعادة السيدات والسادة الحضور،،

نأمل بأن سيشهد العام 2022 عودة بطيئة للحياة الطبيعية مع انحسار جائحة (كوفيد 19)، مما يفرض علينا العمل بجدية لإعادة اعمار ما دمرته هذه الكارثة العالمية، واولوية الاعمار والتي هي إعادة بناء الثقة على كافة المستويات، ومنها على سبيل المثال اعادة ثقة العاملين بالمجالات المختلفة في النظام المعمول به وإعادة الثقة ببيئة العمل وهذا ما سببه غياب التفاعل الشخصي بين الموظفين في فترة الجائحة والاعتماد على العمل بالتواصل الافتراضي والذي أدى إلى فتور الهمة كنتيجة للتدابير الوقائية الخاصة بالوباء وفي ظل الخوف من فقد مصادر الرزق. ولا شك أن هذه الثقة لن تُستعاد من تلقاء نفسها بمجرد انحسار الوباء. ولكن من خلال خطوات قد تتخذها الشركات لإرساء وترميم الثقة بين الموظفين، والتي نقترح منها:

1. عمل اجتماعات دورية ومنتظمة للتواصل وعرض انجازات الموظفين خلال فترة الاغلاق.
2. إطلاع المدراء أولاً بأول على مستجدات سير العمل، وتوقعاتهم بشأن الأداء ومعايير التقييم.

3. ممارسة التدابير الوقاية بشكل لا يمنع التفاعل بين العاملين .

4. التنسيق بين الوزارات المعنية، وخاصة وزارتي العمل والصحة، لتسجيل الاصابات الجديدة والابلاغ عنها ومتابعتها والتخفيف من آثارها على بقية الموظفين في بيئة العمل.

كما أن بناء الثقة مع المستثمر الأجنبي وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أحد المُحرّكات الأساسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المضيفة، مع إسهامه في خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارة الثنائية والإقليمية بين البلدان. ولا يخفى على الجميع الخسائر الفادحة التي تكبدها أصحاب المهن والصناعات التحويلية والخدمات والاستثمارات الخارجية في جميع أنحاء العالم.

ان دولة الكويت تدعو الى العمل على تحسين مناخ الاستثمار والأعمال وحمائته وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تعترضها لا سيما ذات الطبيعة الإدارية أو الإجرائية من خلال:

- أتمتة المعاملات.
- تمديد المواعيد النهائية المحددة لسداد القروض المستحقة على الشركات المتضررة، وتقديم الدعم للعمال التي يتم تسريحها.
- توفير الدعم المالي بفائدة مخفضة للمؤسسات المتضررة من الجائحة.
- تنمية الصناعات التي غابت خلال فترة الاغلاق كالصناعات التحويلية والخدماتية.
- تطبيق اقصى معايير التدابير الوقائية الأمر الذي من شأنه طمأنة المستثمر المحلي والأجنبي لممارسة عمله بكل أمان وثقة بمستقبله.

السيدات والسادة الحضور الكرام،،

حيث مما لا شك فيه ان التبادل التجاري بين الدول كان ضحية الجائحة، فقد تم اغلاق الكثير من المطارات والموانئ كإجراءات احترازية لمنع تفشى فيروس كورونا كما انه بين قصور وجود سياسات موحدة لمواجهة أي أزمات تصيب العالم ، كما وانه ومقابل ما لمسناه من هشاشة التنسيق الأممي لمواجهة الازمات والأنظمة اللوجستية كشف ظهر العالم بسوء التنسيق وعدم وجود خطة أممية في مواجهة

الكوارث الحديثة والتي كانت أقل إجراءاتها بالقيام بعزل العالم عن بعضه ووجود حلول لمصادر المعيشة الذاتية لكل بقعة في العالم وهذا ما يعني تبادل المصالح والحاجات .

ولكن كما يقال " رب ضارة نافعة " حيث قامت منظمة الاونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في اجتماعها الذي عقد في (ابريل /2020) بصياغة خطة عمل للدعم اللوجستي للتجارة الدولية لضمان استمرارية التبادل التجاري بين الدول، وان دولة الكويت تتبنى البيان الذي صدر عن هذا الاجتماع في جميع بنوده التالية:

1. ضمان الشحن المستمر واستمرارية عمل الموانئ
2. حماية السلع الحرجة وتسريع اجراءات التخليص الجمركي وتيسير التجارة.
3. تسهيل النقل عبر الحدود مع ضمان حق المرور من المعابر.
4. ضمان تدفق وشفافية المعلومات وتقليص المعاملات الورقية.
5. المعالجة المبكرة للأثار القانونية ولمقدمين الخدمات.
6. اعطاء الاولوية للمساعدات التقنية.

السيدات والسادة الحضور الكرام،،

لقد قامت دولة الكويت بجهود جبارة لاحتواء تفشى جائحة فيروس كورونا واتخذت الاجراءات اللازمة لحماية المستثمرين وأصحاب المهن والمشاريع، كما سهلت الاجراءات الادارية والقروض البنكية واستخدام الانظمة الحديثة لإنجاز المعاملات، كما ساهمت مصانعنا المحلية بتغذية دول العالم بالأكسجين ومواد التعقيم، مما يشير إلى سلامة الاستراتيجية الصناعية في دولة الكويت طويلة الأمد وهو نموذج يحتذى به فيما واجهته من تداعيات للجائحة.

وأنا ننتهز هذه الفرصة لدعوة جميع الدول والمؤسسات الفردية وأصحاب رؤوس الأموال إلى الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة والجديدة في دولة الكويت والتسهيلات المصرفية والجمركية للقطاع الصناعي لإيماننا انه يحقق الحل الأمثل للكثير من مشاكل الأمن ويخلق الاستقرار للعالم.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد شكري لرئيس المؤتمر وللجهات المشاركة على ما يبذلونه من جهود صادقة ومؤازرة متواصلة لنجاح هذا المؤتمر، متمنيا لجميع المشاركين طيب الإقامة، ولاجتماعنا كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،